الأمم المتحدة

A/75/263/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
6 January 2021
Arabic
Original: Arabic/English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 83 من جدول الأعمال

حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949 المتعلقين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة

حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام 1949 المتعلقين بحماية ضحايا المنازعات المسلحة

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا - مقدمة

تتضمن هذه الإضافة معلومات من ردّين إضافيين على الطلب الوارد في الفقرة 13 من قرار الجمعية العامة 204/73، وردا بعد تقديم التقرير الرئيسي، من دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[1].

(1) النص الكامل للردّين متاح للاطلاع في الموقع الشبكي للجنة السادسة للجمعية العامة (www.un.org/ga/sixth).

290121 190121 21-00175 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - المعلومات الواردة من الدول الأعضاء

دولة قطر

[الأصل: بالعربية]
[7 تموز/يوليه 2020]

كررت دولة قطر تأكيد المعلومات التي قدمتها في السابق (انظر A/71/183 و A/73/277).

وأفادت دولة قطر بأنه بالإشـــارة إلى الفقرة 15 من قرار الجمعية العامة 204/73، لا مانع لديها من الاستعانة باستبيان تعدّه الدول الأعضاء بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبالتشاور حسب الاقتضاء مع الأمانة العامة للأمم المتحدة. وذكرت أن الأمر متروك لتقدير وموافقة وزارة الخارجية.

وأفادت دولة قطر بأن قوانينها تتضمن نصوصاً ذات صلة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني. وانسجاماً مع التزامها الدولية بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لعام 1972، اعتمدت دولة قطر القانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن الأسلحة البيولوجية، الذي صدر في 2 حزيران/يونيه 2016 وهو قيد التطبيق حاليا. كما أن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في دولة قطر بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر القطري انتهت من إعداد مشروع قانون بشأن استعمال وحماية الشارة. وتم رفعه إلى الجهات المختصّة لمراجعته ودراسته بعد التنسيق مع الجهات ذات الصلة تمهيداً لإصداره.

ومنذ انطلاق مسيرة العملية الحكومية الدولية حول تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني في أعقاب اعتماد القرار رقم 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (كانون الأول/ديسمبر 2015) والمعنون "تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني"، ودولة قطر تشارك في الاجتماعات التي تُعقد حول الموضوع. وقد شاركت اللجنة الوطنية التابعة لها في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في جنيف في الفترة من 9 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، والذي تمثل هدفه في تحسين حياة المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ.

وأفادت دولة قطر بأن عبد الله راشد النعيمي، رئيس لجنة الإغاثة والتنمية الدولية في جمعية الهلال الأحمر القطري ومرشح دولة قطر لعضوية اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية للفترة 2017-2022، فاز في الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2016.

ووقّعت دولة قطر واللجنة الدولية للصليب الأحمر على إعلان نوايا مشترك على هامش اجتماعات الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك. واتفق الجانبان على أن تباشر دولة قطر حوارا رفيع المستوى يشمل تبادل المعارف والخبرات في مجالات ذات اهتمام مشترك، بما فيها سياقات ومواضيع محددة مرتبطة بالقضايا الإنسانية. واعترافا من الجانبين بأن العمل الإنساني القائم على المبادئ هو منفعة عامة للعالم بأسره، واعترافا منهما بدور الدول في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له، أكد الجانبان من جديد نيتهما والتزامهما باستطلاع مجالات الاهتمام المشترك وتوثيق تعاونهما لدعم الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والعنف.

واقترحت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة قوانين أو تعديلات تهدف إلى تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحظر الأسلحة. وبمجرد أن فرغت اللجنة من إدخال تعديلات على قانون الأسلحة الكيميائية، صدر قانون الأسلحة الكيميائية الجديد (القانون رقم 16 لسنة 2013) كما صدر قانون الأسلحة البيولوجية (القانون رقم 4 لسنة 2016). ويجري الآن العمل على إعداد مشروع قانون النظام الوطني لحصر ومراقبة المواد النووية.

وبترخيص من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تمت إتاحة 000 1 نسخة من كتاب و 500 بطاقة ذاكرة تتضمن اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة. وتم إهداء اللجنة الوطنية الفلسطينية للقانون الدولي الإنساني 150 نسخة. وتم توزيع أكثر من 100 نسخة من الكتاب في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود في عام 2019، وتم توزيع 50 نسخة في المؤتمر السادس والاجتماع الأربعين للمكتب الدائم لاتحاد الحقوقيين العرب الذي عُقد في مدينة عمّان. وسيتم توزيع بعض النسخ في كل فعالية تشارك فيها اللجنة.

وفيما يتعلق بالأنشطة المزمع إقامتها، يجري العمل على تنسيق بعض الدورات مع اللجنة العسكرية للقانون الدولي الإنساني بهدف إذكاء الوعي بالقانون الدولي الإنساني بين أفراد القوات المسلحة وتدريب مستشارين عسكريين ومحاضرين عسكريين للمساعدة في تثقيف العسكريين. ويجري تنظيم مسابقتين للرواية والرسم في دولة قطر بهدف إذكاء الوعي بالقانون الدولي الإنساني. ونظمت اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني دورات متخصصة للدبلوماسيين. ويجري العمل على إنشاء موقع شبكي للجنة الوطنية وحسابات لها على مجموعة من برامج التواصل الاجتماعي.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]
[17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020]

أفادت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بأنها استعانت، وفقا للفقرة 15 من قرار الجمعية العامة 204/73، باستبيان نموذجي على أمل أن يكون موضع اهتمام ويساعد على تشجيع الآخرين على اعتماد صيغة مماثلة في المستقبل. وذكرت المملكة المتحدة أنها ترحب بالتعليقات التي ترد من دول أخرى ومن مسؤولي الأمم المتحدة بشأن هذا النهج.

وفي آذار/مارس 2019، نشرت المملكة المتحدة تقريراً طوعياً عن التنفيذ الوطني للقانون الدولي الإنساني. وأفادت المملكة المتحدة بأنها تشجع الدول الأخرى على إعداد التقارير الخاصة بها بشأن التنفيذ الوطني للقانون الإنساني الدولي وشجعت التعهد بذلك في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وتنفذ المملكة المتحدة بالتعاون مع الصليب الأحمر البريطاني مشروعاً يهدف إلى تقديم المساعدة والدعم العمليين إلى دول مختارة لإعداد تقرير يبين تفاصيل الأنشطة التي تضطلع بها لتنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني. وأنتجت المملكة المتحدة أيضاً مجموعة أدوات لتوفير التوجيه للبلدان لإجراء البحوث وصياغة التقارير الخاصة بها.

وتدعم المملكة المتحدة أنشطة النشر التي يضطلع بها الصليب الأحمر البريطاني، بما في ذلك المشروع المشترك بين الصليب الأحمر البريطاني واللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي يكفل تحديث الجزء المتعلق بالممارسات في دراسة اللجنة الدولية عن القانون الدولي الإنساني العرفي وإمكانيةَ الاطلاع عليه في قاعدة بيانات (www.icrc.org/customary-ihl). واحتُفل بالذكرى السنوية العاشرة لإطلاق قاعدة البيانات هذه في 12 آب/أغسطس 2020.

وفي 27 آب/أغسطس 2020، نشرت المملكة المتحدة ورقة النُهج الخاصة بها بشأن حماية المدنيين، التي تستند إلى استراتيجية حماية المدنيين لعام 2010، وهي استراتيجية منشورة تسلط الضوء على الأعمال التي أنجزتها حكومة المملكة المتحدة في السنوات العشر الماضية لتعزيز الخطة.

وفي حزيران/يونيه 2018، نُشرت الطبعة الثالثة من منشور عنوانه *"الدعم القانوني للعمليات المشتركة*، منشور العقائد المشتركة 3-46"، يتضمن مدخلا إلى العديد من القضايا القانونية المرتبطة بالعمليات العسكرية. ويجري حالياً تنفيذ برنامج لوزارة الدفاع لتحديث دليل الخدمات المشتركة بشأن قانون النزاعات المسلحة. ونُشرت في أيلول/سبتمبر 2020 الطبعة الرابعة من منشور العقائد المشتركة 1-10 المعنون "الأشخاص المأسورون".

وأفادت المملكة المتحدة بأن لديها ممثلاً خاصاً لرئيس الوزراء الخاص معنياً بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع وفريقاً للسياسات وتمويلا مخصصيْن للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وأفادت بأن مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع تتبع نهجاً يتمحور على الناجين، تمشياً مع قرار مجلس الأمن 2467 (2019) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي حزيران/يونيه 2020، أطلقت المملكة المتحدة مشروع قانون مُراد، الذي تم إنشاؤه مع نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل ومعهد التحقيقات الجنائية الدولية، لتعزيز العدالة للناجين في جميع أنحاء العالم. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، عيّنت المملكة المتحدة اثنين من أبطال الناجين في مبادرة منع العنف الجنسي في حالات النزاع، هما نادين توناسي وكولباسيا هاوسو، اللذان يدعوان إلى تقديم الدعم لجميع الناجين والأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في إطار سياسة المبادرة وبرامجها. وأرجئ المؤتمر الدولي للمبادرة في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية، وستعاود المملكة المتحدة النظر في خطط عقد مؤتمر بمجرد أن تسمح الحالة الدولية بذلك. وقد نشرت المملكة المتحدة، بالتعاون مع الصليب الأحمر البريطاني، تعهدا مشتركا مفتوحا بشأن التصدي للعنف الجنسي والجنساني في النزاعات المسلحة، في سياق المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ونشرت المملكة المتحدة خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2018-2022، وهي استراتيجية خمسية بشأن الكيفية التي ستفي بها المملكة المتحدة بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بالحد من تأثير النزاع على النساء والفتيات وبتعزيز إدماجهن في تسوية النزاعات. وتتوخى خطة العمل عددا من النتائج الاستراتيجية، بما في ذلك نتيجة تركز على العنف الجنساني.

وأفادت المملكة المتحدة بأنها تدعم التحقيقات الأولية التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية بشأن جرائم حرب يدّعى ارتكابها في العراق وتواصل التحقيق في ادعاءات بشأن سلوك جنائي خطير من جانب قوات مسلحة تابعة للمملكة المتحدة في العراق من خلال هيئة التحقيقات التراثية التابعة لشرطة الخدمات والاضطلاع عند الضرورة بتحقيقات (تُعرف باسم التحقيقات في ملابسات حالات القتل في العراق) من أجل إثبات الوقائع واستخلاص الدروس.

وفي تموز/يوليه 2018، نُشرت في الموقع الشبكي للحكومة اختصاصاتُ اللجنة الوطنية البريطانية للقانون الدولي الإنساني. وفي أيلول/سبتمبر 2018، أطلق أعضاء هيئة تدريس مادة القانون بالأكاديمية الدبلوماسية، بالشراكة مع الصليب الأحمر البريطاني، دورةً تدريبية تمهيدية على الإنترنت بشأن القانون الدولي الإنساني للدبلوماسيين ومسؤولي وزارة الخارجية والكومنولث آنذاك ولمسؤولين من إدارات حكومية أخرى. وخلاف الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قُدِّمت دورة خاصة لدائرة الادعاء الملكي وشرطة العاصمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نَظّمت اللجنة بالتعاون مع الصليب الأحمر البريطاني مؤتمراً للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف. وفي كانون الثاني/يناير 2020، انضمت اللجنة إلى المجتمع الرقمي الجديد على الإنترنت للجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني.

وفي نيسان/أبريل 2018، أقرّت المملكة المتحدة إعلان المدارس الآمنة. وأنشئ فريق عامل مشترك بين الأجهزة الحكومية للنظر في التقارير والإجراءات الإدارية التي تترتب على إقرار ذلك الإعلان.

وفي كانون الثاني/يناير 2019، نشرت المملكة المتحدة منشوراً للخدمات المشتركة عن الأمن البشري في العمليات العسكرية وتوجيهات بشأن السبل التي يمكن من خلالها لجيش المملكة المتحدة تحسين الاتصالات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية المدنيين والسبل التي ينبغي من خلالها للأفراد العسكريين الاستجابة للأطفال المتضررين من النزاعات، بما في ذلك النظر في إعلان المدارس الآمنة والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

وشاركت المملكة المتحدة في مؤتمر الكومنولث الخامس للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن القانون الدولي الإنساني، الذي عُقد في كيغالي في حزيران/يونيه 2019. وتم أيضاً إيفاد وفد إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.